

سياسة مكافحة الاتجار في البشر العالمية

الغرض

تُوضّح هذه السياسة نهج إيكولاب في مكافحة الاتجار في البشر وتوثّق كيفية امتثال إيكولاب لمتطلبات لوائح الشراء الفيدرالية (FAR)، الجزء الفرعي 22.17. هذه السياسة متوافقة مع قواعد سلوك شركة إيكولاب، وقواعد سلوك الموردين، وقيمنا الأساسية المتمثلة في حماية كرامة البشر وحقوق الإنسان وتعزيزها في ممارستنا لأعمالنا عالمياً.

النطاق

تنطبق هذه السياسة على جميع أفراد إيكولاب بما في ذلك المديرين، والمسؤولين، والموظفين بما في ذلك الشركات الفرعية لإيكولاب؛ كما تنطبق بشكل متساوٍ على وكلاء إيكولاب، والمتعاقدين من الباطن، وموردي المنتجات، والمورعين، والبايعين، والمؤسسات الأخرى التي تُوفّر إمدادات أو خدمات إلى إيكولاب أو من أجلها (يُشار إليها بشكل جماعي على أنها "الكيانات المشمولة بالتغطية").

السياسة

لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وشركة إيكولاب سياسة قديمة تمنع الأنشطة المتعلقة بالاتجار في البشر وتتميز بعدم التسامح على الإطلاق مع هذه الأنشطة. كما هو مطلوب بواسطة القانون، ووفقاً لسياسة إيكولاب، لن تقوم إيكولاب والكيانات المشمولة بالتغطية بما يلي:

- ▶ الاشتراك في أنشطة الاتجار في البشر والتي تتضمن (أ) الاتجار في الجنس والذي يتم فيه حث الأشخاص على القيام بفعل جنسي تجاري بالقوة، أو الخداع، أو الإكراه، أو الذي يقل فيه عمر الشخص الذي يتم حثه على القيام بهذا الفعل عن 18 عاماً؛ و(ب) تعيين، أو استضافة، أو نقل، أو تزويد، أو الحصول على شخص للعمل أو القيام بخدمات من خلال استخدام القوة، أو الخداع، أو الإكراه بغرض الإخضاع لخدمة جبرية، أو عمل بالسخرة، أو عمل قسري مقابل دين، أو العبودية؛
- ▶ شراء أفعال جنسية تجارية؛
- ▶ استخدام العمل بالقوة في أداء أي عقد؛
- ▶ تدمير، أو إخفاء، أو مصادرة، أو منع وصول موظف ما إلى مستندات هويته أو مستندات الهجرة الخاصة به مثل جوازات السفر أو رخص القيادة، بغض النظر على السلطة المُصدرة؛
- ▶ استخدام ممارسات مضللة أو خادعة أثناء توظيف الموظفين أو عرض الوظيفة، مثل عدم الكشف، بتسويق ولغة واضحين للعامل، عن المعلومات الأساسية أو إجراء عمليات تحريف جوهرية أثناء عملية التوظيف بخصوص الشروط والبنود الأساسية للتوظيف، بما في ذلك المرتبات، والحوافز، وموقع العمل، وظروف المعيشة، ونفقات الإسكان، والنفقات المرتبطة به (إذا كان مزوداً أو مرتباً بواسطة صاحب العمل أو الوكيل)، وأي تكاليف مهمة يتحملها الموظف، والطبيعة الخطرة للعمل، إذا انطبق ذلك؛
- ▶ استخدام مسؤولي توظيف لا يمتلكون لقوانين العمل المحلية للدولة التي يحدث فيها التوظيف؛
- ▶ تحميل الموظفين رسوم التوظيف؛
- ▶ عدم توفير موصلات العودة أو عدم دفع تكاليف موصلات العودة عند انتهاء فترة التوظيف للموظف الذي ليس من مواطني الدولة التي يتم فيها العمل والذي تم إحضاره إلى هذه الدولة بغرض العمل وفقاً لعقد أو عقد فرعي حكومي أمريكي (تنطبق بعض الاستثناءات المحدودة)؛
- ▶ توفير أو ترتيب سكن لا يلبي معايير الإسكان والسلامة في الدولة المضيفة، في حالة توفير السكن؛ أو
- ▶ عدم توفير عقد توظيف، أو اتفاقية توظيف، أو مستند عمل مطلوب آخر كتابياً، إذا كان ذلك مطلوباً بواسطة القانون.

المسؤولية

يُعتبر مديرو، ومسؤولو، وموظفو إيكولاب والكيانات المشمولة بالتغطية مسؤولون عن الالتزام بهذه السياسة. قد يؤدي أي انتهاك لهذه السياسة إلى إجراء عقابي، يصل إلى، ويتضمن، الإخراج من عقد، أو خفض الفوائد، أو إنهاء علاقة الأعمال، أو إنهاء التوظيف. بالإضافة

إلى ذلك، قد تؤدي الانتهاكات عن علم للوائح الحكومية أو التشريعات الخاصة بالاتجار في البشر إلى عقوبات مدنية أو إدارية (أي التعليق أو المنع)، و/أو عقوبات جنائية ضد الموظف المحدد.

ستقوم إيكولاب بتضمين فحوى هذه السياسة - إما بالنص الكامل أو عن طريق تضمين فقرة لوائح الشراء الفيدرالية (FAR) المناسبة - في العقود المناسبة مع الكيانات المشمولة بالتغطية.

الإبلاغ

- ▲ يجب الإبلاغ بشكل سريع عن أي معلومات قابلة للتصديق بخصوص أي انتهاك محتمل لهذه السيلسية، سواءً بواسطة أحد موظفي إيكولاب أو أحد الكيانات المشمولة بالتغطية إلى أحد المديرين، أو قسم الموارد البشرية، أو قسم الشؤون القانونية، عن طريق الهاتف، أو البريد الإلكتروني، أو بشكل شخصي.
- ▲ كما يمكن الإبلاغ عن الانتهاكات دون تحديد الهوية من خلال خط المساعدة المجاني المعني بقواعد السلوك. ويمكن العثور على رقم خط المساعدة الخاص بمنطقة عملك على ظهر غلاف كتيب قواعد السلوك.
- ▲ يجوز للموظفين أو الكيانات المشمولة بالتغطية الذين يعلمون بوجود انتهاكات محتملة متعلقة بالاتجار في البشر أيضاً الاتصال بالخط الساخن للاتجار في البشر العالمي مباشرة على 1-844-888 مجاني أو help@befree.org.
- ▲ ينبغي على أي مدير أو فرد من أفراد الموارد البشرية يتلقى إخطاراً بانتهاك محتمل لهذه السياسة إبلاغ الأمر على الفور إلى قسم الشؤون القانونية بحيث يتمكن قسم الشؤون القانونية من كشف ذلك لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية إذا لزم الأمر.
- ▲ تمنع سياسة شركة إيكولاب والقانون الفيدرالي الأعمال الانتقامية ضد الأشخاص الذين يقومون بالإبلاغ عن سوء السلوك، كما يمنعان التدخل في تعاون الموظفين مع السلطات الحكومية التي تُحقق في ادعاءات الأنشطة الممنوعة.

لمزيد من المعلومات حول هذه السياسة، يُرجى الاتصال بقسم الشؤون القانونية.

رقم الإصدار	التاريخ	الوصف	تمت المراجعة بواسطة
إصدار أولي	7/25/2016	إصدار أولي	جون بيليهاش / قسم الشؤون القانونية